الأمم المتحدة

A/72/275

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/١٧٧، يعرض هذا التقرير المقدم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نظرة عامة على المبادرات والتطورات الرئيسية الرامية إلى مواصلة وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لتأمين تحرر الأطفال من العنف، ويقدم في هذا السياق معلومات عن البعثات الميدانية والمبادرات الإقليمية وعن التقدم المحرز والصعوبات التي لا يزال يتعين تذليلها من أجل حماية الطفل من كافة أشكال العنف. ويستند التقرير إلى عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والغاية الواردة فيها بشأن إنهاء كافة أشكال العنف ضد الأطفال.

* A/72/150.

290817 290817 17-13267 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير استعراضا للتطورات الرئيسية التي تشجعها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، ويتضمن لمحة عامة عن النتائج التي تحققت لتأمين تحرر الأطفال من العنف.

٢ – واسترشادا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢ الذي أنشأ هذه الولاية، فإن الممثلة الخاصة تعتبر المدافع العالمي والمستقل فيما يتعلق بمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.

٣ – وقد أعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٧/٧١، عن دعمها لعمل الممثلة الخاصة، واعترفت بالتقدم المحرز منذ إنشاء ولايتها، بما في ذلك من خلال المشاورات الإقليمية والمواضيعية والبعثات الميدانية والدراسات حول الشواغل المستجدة، ورحبت بجهودها لتعميم توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال[(١)] في الخطط الدولية والإقليمية والوطنية.

٤ – ويشكل إعمال حق كل طفل في التحرر من العنف بعداً أساسياً من أبعاد اتفاقية حقوق الطفل، وحددت دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال خطوات بالغة الأهمية لجعل ذلك البعد حقيقة واقعة لجميع الأطفال. وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عالما يستثمر في الأطفال وينمو فيه كل طفل بعيدا عن العنف وسوء المعاملة والاستغلال.

٥ – بالاستفادة من الفرصة الاستراتيجية التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠ من أجل زيادة تعزيز حماية الأطفال من العنف، عملت الممثلة الخاصة على الترويج للعمليات الاستراتيجية والتحالفات مع الحكومات الوطنية وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدينية، ووسائط الإعلام، والشبكات التي يقودها الأطفال، وعلى مواصلة تعزيز تلك العمليات والتحالفات.

٦ – ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إقامة شراكات معززة. ولهذا السبب، تؤيد الممثلة الخاصة بقوة الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، والتحالف المعني بالغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، والشراكة العالمية للشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة، والتحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز مجتمعات تقوم على السلام والعدل ولا يهمش فيها أحد.

٧ – وتحقيقا لنفس الهدف، أطلقت الممثلة الخاصة في عام ٢٠١٦، مع طائفة واسعة من الشركاء، مبادرة ”حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال“[(٢)]، التي حشدت زعماء من جميع مناحي الحياة لاتخاذ إجراءات ملموسة وتوسيع دوائر اللاعنف حول حياة الأطفال.

٨ – وكان للتعاون مع المنظمات الدينية أهمية حاسمة في توسيع دوائر اللاعنف. فالزعماء الدينيون حلفاء لهم أهميتهم من خلال أماكن العبادة ومع الطوائف الدينية عموما، في الترويج لتوصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، والمساعدة على تعزيز الحوار، وتعزيز التغيير في الممارسات التي تديم العنف ضد الأطفال، وتشجيع استخدام أشكال التأديب غير العنيفة. وكما أبرز البابا فرانسيس

(١) انظر A/61/299.

(٢) www.endviolenceagainstchildren.org.

خلال اجتماعه مع الممثلة الخاصة في آذار/مارس، وفي اليوم العالمي للطفل، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون يقظا، وأن يحمي الأطفال من العنف، وأن يكفل أن يتمتع كل صبي وفتاة بالمدرسة والتعليم، وأن ينمو الاثنان بطمأنينة وثقةٍ في المستقبل.

٩ - وقد وضع المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الطفل، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٧ في مدينة بنما، هذه الشواغل في صميم جدول أعماله. وجمع هذا المنتدى أكثر من ٥٠٠ من قادة الأديان التقاليد الروحية والمنتمين إليها في العالم من ٧٠ بلدا للعمل على زيادة فهم حجم العنف ضد الأطفال وأثره عليهم، ولتحديد الطرق التي يمكن للقادة الدينيين أن يساعدوا في التصدي له، وتعزيز التزام الطوائف الدينية لمنع العنف وضمان حماية الأطفال.

١٠ - واعتمد المنتدى إعلان بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال[٣]، الذي يؤكد من جديد الضرورة الأخلاقية لحماية الأطفال من الأذى، ويسلّم بأنه لا يوجد أي تعليم أو تقليد ديني يبرر أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال.

١١ - كما يعرب الإعلان عن تصميم قوي على دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وعن التزام واضح بزيادة الوعي وتشجيع العمل داخل الطوائف الدينية لتحقيق أهداف غايات التنمية المستدامة المتعلقة بإنهاء العنف ضد الأطفال. وهو يتعهد بتوليد مزيد من الإرادة الاجتماعية والسياسية للأخذ بالتشريعات والسياسات اللازمة ولزيادة تمويل البرامج المتعلقة بحماية الأطفال، كما يلتزم بالاستماع إلى الأطفال باحترام، وبتثقيف الزعماء الدينيين والروحيين والطوائف الدينية بشأن مختلف أشكال العنف ضد الأطفال، وتقديم التعليم في التربية الإيجابية والقيم الأخلاقية لمساعدة الأسر والأطفال على تطوير التعاطف والقدرة على الصمود.

١٢ - وفي نيسان/أبريل، استمر تعزيز التعاون مع الزعماء البوذيين عندما انضمت الممثلة الخاصة إلى ممثلين من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وفييت نام وكمبوديا وميانمار لتحديد سبل منع العنف، بما فيه الإيذاء والاستغلال الجنسي الموجه ضد الأطفال على الإنترنت. وحدد المشاركون الفرص أمام القادة البوذيين لاستخدام نفوذهم وتأثيرهم من أجل زيادة الوعي داخل طوائفهم؛ وكسر حاجز الصمت المحيط بالعنف ضد الأطفال، وتقديم الدعم للضحايا؛ والترويج للاستجابة الفعالة من جانب الحكومات، بما في ذلك تعزيز القوانين والسياسات وتخصيص الموارد على نحو واف. كما أبدوا التزامهم بتعبئة القادة البوذيين في جميع أنحاء آسيا لضمان أن تكون المعابد والمجتمعات البوذية فضاءً آمناً يمكِّن الأطفال ضحايا العنف من التعافي وإعادة الإدماج.

١٣ - كما أن التعاون مع قطاع الشركات يظل أولوية عليا لدى الممثلة الخاصة. وقد أتاح اجتماع المنتدى العالمي للطفل في أمريكا الجنوبية منبرا استراتيجيا لتعزيز الدعم المقدم من الحلفاء في قطاع الأعمال ولتوثيق وتبادل الممارسات الجيدة التي تساعد على تعزيز حماية الأطفال.

١٤ - وأظهرت التجارب القيِّمة التي عُرضت خلال الاجتماع كيف يمكن لقطاع الشركات أن يضيف صوته المؤثر إلى الجهود العالمية الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، باستخدام نفوذ ذلك القطاع لدى الأقران والشركاء لدعم أنشطة الدعوة، وإصلاح السياسات، وحملات التعبئة، لصالح

(٣) http://srsg.violenceagainstchildren.org/sites/default/files/2017/Panama%20Declaration%202017.pdf.

الأطفال والحماية من العنف مع التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمنتجات والخدمات التي يمكن أن تؤدي إلى إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم.

١٥ - وكما أكدت الممثلة الخاصة للمشاركين في المنتدى، فإن من الأهمية بمكان أن يقترن التزام قطاع الأعمال بجهود التنفيذ العملي التي يبذلها. وينبغي أن يشمل ذلك توفر مدونة أخلاقية تحمي الأطفال من العنف في جميع عمليات الشركات وممارساتها وإجراءاتها، وفي سياسات الشراء وسلاسل التوريد؛ وضمان الرصد السليم والشفاف للامتثال والإبلاغ، وإحراز تقدم في تتبع حوادث العنف المحتملة ومنع وقوعها والتصدي لها؛ وتدريب الموظفين والموردين على توسيع دائرة الحماية حول الأطفال.

ثانيا - دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال

ألف - وضع الأطفال في صميم التنمية المستدامة

١٦ - الممثلة الخاصة باقية على التزامها القوي بالاستفادة من الفرصة الفريدة التي يتيحها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتعجيل بإحراز تقدم في منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. ويمثل إدراج غاية متميزة (الغاية ١٦-٢) في خطة عام ٢٠٣٠ لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال إنجازا تاريخيا يتيح فرصة فريدة لحشد الإرادة السياسية وتنشيط العمل.

١٧ - فالأطفال يحلمون بعالم يسوده السلام واللاعنف، وهو عالم يمكن أن يكبروا فيه سعداء مقدرين حق قدرهم ويحظون فيه بالدعم والأمان والثقة بالنفس، عالم يمكنهم ويكفل لهم عدم ترك أي منهم خلف الركب. بيد أن حياة ملايين عديدة من الأطفال، إنما هي كابوس، حيث يتعرضون لمستويات مروعة من العنف في أحيائهم ومدارسهم ومؤسسات رعايتهم وحمايتهم بل وداخل منازلهم. وهم يشعرون بالخوف لدرجة تمنعهم من التحدث عن ذلك، فضلاً عن عدم تأكدهم من الدعم الذي قد يتلقونه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يفتقرون إلى المعلومات التي يحتاجون إليها للحصول على المشورة والحماية في إطار تعافيهم وإعادة إدماجهم.

١٨ - ويعطي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ زخما هائلا للمسعى المشترك الرامي إلى إنهاء العنف ضد الأطفال. ويعتمد العديد من الدول الأعضاء خططا شاملة ومتماسكة لتنمية مستدامة مملوكة وطنيا تسير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين أن تُدعم هذه الخطط بموارد يمكن التنبؤ بها وأن تسترشد بأدلة قوية وبيانات صلبة مفصلة ويعول عليها. كما يتعين أن يُستعرض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة دورية، ومن الضروري أن تعالج هذه الاستعراضات الوطنية التقدم المحرز في تحقيق الغايات المتصلة بالعنف.

١٩ - وللاستثمار في الأطفال أهمية بالغة إذا كان للغايات أن تتحقق، ولكن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. ففي حين أن نصف الذين يعيشون في فقر مدقع هم أطفال وأن نصف أطفال العالم يتأثرون بالعنف كل عام، فإن مخصصات الميزانية لهذه الأبعاد الأساسية لرفاه الأطفال غالبا ما تكون غير كافية. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي عُبّئت من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال لا تزال

غير كافية على الإطلاق. وفي الواقع، وكما ورد في تقرير صدر مؤخرا[٤]، فإن متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية، لكل طفل في السنة الواحدة، والموجهة لمعالجة العنف في البلدان المنخفضة الدخل يقل عن ٠,٦٥ دولار، أو أقل من ٠,٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٠ - ويعتبر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أساسياً لضمان وضع الأطفال في صميم خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٦، كان موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول لاستعراض أهداف التنمية المستدامة هو ”ضمان عدم ترك أحد خلف الركب“. وفي حين أن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أبرز أن ”أشكال العنف المختلفة ضد الأطفال منتشرة، بما في ذلك التأديب الذي يعتمد على العقاب البدني والعدوان النفسي“[٥]، فإن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي أشارت إلى إحراز تقدم في الأهداف المتعلقة بالعنف ضد الأطفال تعتبر قليلة تماماً.

٢١ - وتسعى الممثلة الخاصة، في إطار الدعوة التي تقوم بها على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى والتعاون مع المنظمات الإقليمية والبعثات القطرية، إلى زيادة الاهتمام بالفرصة التي تتيحها للدول الاستعراضات الوطنية الطوعية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، من أجل تبادل التطورات الإيجابية والدروس المستفادة، فضلا عن التحديات المستمرة، والجهود المبذولة لرصد حالة الأطفال وتعرضهم للعنف.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٧، كان موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير، وهو موضوع له أهمية خاصة بالنسبة لإنهاء العنف ضد الأطفال. فالعنف يديم الفقر، ولكن الفقر يمكن أن يكون أيضا منطلقا للعنف وأن يهيئ الظروف التي تسمح للاعتداء والاستغلال بالانتشار. وفي المجتمعات المهمشة التي تكون فيها دخل الأسر منخفضاً وفرص كسب العيش قليلة والسكن غير ملائم، فضلاً عن كون فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة محدودة، فإن تعرض الأطفال للعنف في حياتهم يصبح أكثر ترجيحاً. كما تقل في هذه الأوضاع فرص حصولهم على الدعم للتعافي من الصدمات التي يتعرضون لها، أو تمتعهم بمستقبل يكتسبون فيه المهارات والثقة بالنفس والقدرة على الصمود؛ أو شعورهم بالقدرة على مكافحة الإفلات من العقاب.

٢٣ - وهناك تشابك بين الفقر والعنف. وقد قدمت عدة استعراضات وطنية طوعية أمثلة قيمة عن السبل التي تجعل تعزيز الحماية الاجتماعية للتصدي للفقر يخفف من خطر العنف الذي قد يواجهه الأطفال. ولإبراز هذه التجارب الهامة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات متماسكة شاملة لجميع القطاعات للوقاية والاستجابة، شاركت الممثلة الخاصة في استضافة حدث جانبي أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وذلك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وحكومتي إندونيسيا والسويد، شارك فيه متحدثون رفيعو المستوى، بينهم رئيس الجمهورية في شيلي، ووزير التخطيط الإنمائي الوطني في إندونيسيا، ووزير الإدارة العامة في السويد، ووزير التنمية الاجتماعية في شيلي.

(٤) ChildFund Alliance, Save the Children, SOS Children’s Villages International, World Vision International, and Development Initiatives, “Counting pennies: a review of official development assistance to end violence against children” (2017). Available from http://srsg.violenceagainstchildren.org/sites/default/files/2017/counting_pennies_web.pdf.

(٥) E/2016/75، الفقرات ١٠٨-١١٠.

٢٤ - وقد سلَّط الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ الأضواء على حماية حقوق الطفل، بما في ذلك حقه في التحرر من العنف. وشدد على ضرورة الاستثمار في الأطفال لمعالجة الحرمان المتعدد الأبعاد وتمكينهم من بناء مستقبل أكثر ازدهارا، وأعرب عن التزامه بدعم مشاركة الأطفال في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها، وشدد على ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضدهم.

٢٥ - وستستضيف الجمعية العامة في عام ٢٠١٩ أول استعراض لها لخطة عام ٢٠٣٠، وهو مكرس لموضوع ''تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة''. وستتناول الدورة الهدف ١٦، بما في ذلك الغاية ١٦-٢ المتعلقة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وسيشهد عام ٢٠١٩ أيضاً الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ويتيح ذلك فرصة فريدة لمواصلة تعبئة العمل العالمي لتحقيق فارق حقيقي في منع العنف والتصدي له بإجراء استعراض مواضيعي خاص في المنتدى السياسي الرفيع المستوى يركز على الأطفال وعلى الغايات المتصلة بالعنف من أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وتولي خطة عام ٢٠٣٠ أهمية كبيرة لتوافر بيانات مصنفة جيدة يسهل الحصول عليها في الوقت المناسب ويعول عليها بها لإرشاد عملية صنع القرار وللتمكين من قياس التقدم الشامل.

٢٧ - وفي السنوات الأخيرة، حدثت عدة تطورات هامة فيما يتعلق بتعزيز البيانات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال: فقد تم الاتفاق على إطار للمؤشرات العالمية يتضمن مؤشرات أساسية لقياس التقدم المحرز؛ وتواصل وكالات الأمم المتحدة تشجع مبادرات جمع البيانات المتعلقة بالعنف؛ كما ساعدت الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تحديدا بشأن العنف ضد الأطفال على سد الثغرات في البيانات.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، يلزم القيام بمزيد من العمل. فعلى سبيل المثال، لا يوجد تصنيف موحد لمختلف أشكال العنف، ولا توجد منهجية متفق عليها دوليا لجمع البيانات. وتتبع نهج مختلفة، على سبيل المثال، في معالجة مختلف الفئات العمرية وأنواع السلوك، مما يضر بتقييم الانتشار العالمي أو التقييمات الدقيقة والمتسقة والتمثيلية.

٢٩ - والبيانات ليست محايدة سياسيا؛ فهي توفر الشفافية في صنع السياسات وتمكن الجمهور من التدقيق في إجراءات الدول فيما يتعلق بحماية الأطفال من العنف. وكما توضح الدراسات الاستقصائية التي أجريت في جميع أنحاء العالم، هناك أمثلة إيجابية على الحكومات التي تعطي للمصالح الفضلى وسلامة الأطفال أولوية فوق الحفاظ على صورة سياسية إيجابية. وينبغي الثناء على هذه الجهود. ويجب تقديم الدعم لضمان التعاون القوي بين المكاتب الإحصائية وواضعي السياسات حتى تساعد البيانات المتعلقة بتعرض الأطفال للعنف، مهما كانت النتائج مروعة، في صياغة جدول أعمال السياسات.

٣٠ - إن تشجيع استحداث أدوات ومنهجيات رصد سليمة، فضلا عن بيانات مصنفة لرصد التقدم المحرز وتحديد الفجوات في التنفيذ، هو موضوع ستواصل الممثلة الخاصة إيلاء اهتمام كبير له.

باء - توطيد المعارف لتسريع التقدم نحو خطة عام ٢٠٣٠

٣١ - أصدرت الممثلة الخاصة، منذ تقريرها السابق، دراستين مواضيعيتين لزيادة التوعية وتوطيد المعارف وتعبئة العمل في المجالات ذات الاهتمام التي تناولتها خطة عام ٢٠٣٠.

٣٢ - وقد جمعت الدراسة المعنونة ”*وضع حد للعذاب: التصدي للتسلط ابتداء من المدرسة وحتى الفضاء الإلكتروني*“[٦] أدلة من كبار الخبراء في جميع أنحاء العالم حول هذه القضية الرئيسية التي تهم الأطفال. واسترشد بالدراسة هذه كل من تقرير الأمين العام عن حماية الأطفال من التسلط (A/71/213) وقرار الجمعية العامة بشأن حماية الأطفال من التسلط[٧].

٣٣ - وأخذت الدراسة في الاعتبار آراء الأطفال وتجاربهم، فضلا عن النتائج التي توصل إليها استطلاع للرأي على الإنترنت أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الممثلة الخاصة. وشارك في الاستطلاع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل وشاب: واعتبر ٩ من كل ١٠ أشخاص أن التسلط مشكلة حقيقية، وأفاد ثلثاهم بأنهم كانوا ضحايا، بيد أن ثلث هؤلاء الأطفال لم يبلغوا أحد عما تعرضوا له.

٣٤ - إن حماية الأطفال من التسلط ليست مجرد واجب أخلاقي أو هدف جدير بالثناء في مجال الصحة العامة أو السياسة الاجتماعية؛ فهي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. ويعتبر التسلط نمطاً عدوانياً من السلوك غالبا ما يكون جزءا من سلسلة متصلة من العذاب الذي يشكل حياة الأطفال في لحظات مختلفة وفي بيئات مختلفة، من ساحة المدرسة إلى الحي، وبشكل متزايد، في عالم الإنترنت.

٣٥ - والواقع أن التسلط عبر الإنترنت أصبح مصدرا للقلق المتزايد بسبب تزايد فرص الوصول إلى الإنترنت والاستخدام الواسع للهواتف الذكية من جانب الأطفال والشباب. إن نشر الشائعات ونشر معلومات كاذبة أو رسائل مؤلمة أو تعليقات أو صور محرجة، أو الاستبعاد من الشبكات عبر الإنترنت يمكن أن يخلف أثراً عميقاً على الضحايا. وقد تؤدي التصرف مع عدم الكشف عن هوية المتصرف إلى تفاقم التسلط عبر الإنترنت من خلال تشجيع الشباب على التصرف بطرق لا يتبعونها في المواجهة الشخصية. وعلاوة على ذلك، يمكن للتسلط عبر الإنترنت ضرب ضحاياه في أي وقت، والرسائل أو المواد الضارة يمكن أن تنتشر بسرعة وأن يتسع نطاقها، مما يؤدي إلى مضاعفة مخاطرها وتأثيرها المدمر.

٣٦ - ويقوض التسلط بشدة صحة الأطفال ورفاههم العاطفي وأداءهم المدرسي. وقد تستمر الندبات النفسية والعاطفية التي يخلفها حتى بعد الخروج من مرحلة الطفولة.

٣٧ - واسترشدت المبادرات العالمية الهامة بهذه الدراسة، بما في ذلك انعقاد المنتدى العالمي الأول لمكافحة التسلط في السويد، بمشاركة خبراء وممارسين وأكاديميين، بهدف توسيع فهم المشكلة وتشجيع استخدام استراتيجيات وقائية فعالة.

٣٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شاركت الممثلة الخاصة في ندوة دولية رئيسية عن ”العنف المدرسي والتسلط: من الأدلة إلى الإجراءات“، نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وجامعة إيوها النسائية في سيئول، بدعم من حكومة جمهورية كوريا. وجمعت الندوة مشاركين من جميع المجالات، بما في ذلك ممثلو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، فضلا عن الشباب.

(٦) متاح في الموقع http://srsg.violenceagainstchildren.org/page/1496.

(٧) قرار الجمعية العامة ١٧٦/٧١.

٣٩ - وأثناء الندوة، تم إطلاق الدراسة المعنونة ''*العنف المدرسي والتسلط: تقرير الحالة العالمية*''، وإنشاء منبر لأصحاب المصلحة المتعددين للبيانات والبحوث. وسيجمع هذا المنبر أدلة على مدى انتشار التسلط والعنف المدرسي، وعلى التدخلات الفعالة للتصدي له، وتعزيز توحيد التعاريف ومنهجيات الرصد.

٤٠ - وتمثل الالتزامات التي تم التعهد بها في الندوة دفعة رئيسية لتعبئة الاهتمام واتخاذ إجراءات بشأن التسلط، ودعم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، والنهوض بالتقدم نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - أما الدراسة الثانية التي أصدرتها الممثلة الخاصة، وهي بعنوان ''*حماية الأطفال المتضررين من العنف المسلح في المجتمع*''[٨]، فقد أطلقت في كيتو أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٤٢ - وأشارت الدراسة إلى أن العنف المسلح في المجتمع يعطل الانسجام الاجتماعي والحياة الأسرية، ويقطع التعليم، ويضر بالرعاية الصحية ويقوض النمو الاقتصادي. وهو يولد الخوف وانعدام الأمن، مما يحد من قدرة الأطفال على التحرك بحرية والتمتع بالطفولة والتطور كمواطنين متمكنين. ويعتقد أن هذا العنف يؤثر على ٣٠٠ مليون طفل دون الخامسة من العمر وغالبا ما يرتبط بأنشطة العصابات والجريمة المنظمة.

٤٣ - ويعيش نصف سكان العالم في المدن، ويمثل الأطفال نصف هؤلاء السكان. فتزايد التوسع الحضري، إلى جانب ارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية والفقر المستوطن، يشدد بشكل خاص من خطر العنف. ومع ذلك، وكما تبرز الدراسة، فإن من الممكن منع العنف في المجتمع والحد من المخاطر، وذلك من خلال بناء مساحات آمنة في المناطق الحضرية والمدرسية، ومن خلال دعم الأسر والعمل مع السلطات المحلية، والاستثمار في السلامة العامة والوصول إلى العدالة.

٤٤ - واستفيد في وضع الدراسة من تجربة السلطات المحلية، وأتاحت فرصة استراتيجية لتعبئة العُمَد من أجل تعزيز بيئة حضرية آمنة للأطفال.

٤٥ - واسترشدت الدراسة بآراء وتجارب الأطفال الذين شاركوا أيضا في إطلاقها. وساهم الشباب من الشبكة الإقليمية للأطفال والمراهقين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعداد ''مدن أحلامنا''[٩]، وهي صيغة ملائمة للأطفال من جدول الأعمال الحضري الجديد[١٠]. ويدعو المنشور إلى إنشاء مساحات حضرية سعيدة يكون الأطفال فيها آمنين ومحميين من العنف، ويتمتعون بحقوقهم ويشعرون بأنهم مشمولون وتؤخذ أصواتهم في الاعتبار.

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع.E.16.I.15 .

(٩) Dora Bardales, "The cities of our dreams: a safe and child friendly New Urban Agenda" (September 2016). Available from http://srsg.violenceagainstchildren.org/sites/default/files/documents/docs/thecityofourdreams_ENG.pdf.

(١٠) http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-English-With-Index-1.pdf.

جيم – الوفاء بالتعهد بعدم ترك أي طفل خلف الركب: الأطفال المرتحلون

٤٦ – شهدت السنوات القليلة الماضية أعدادا متزايدة من الأطفال المرتحلين، سواء بمفردهم أو مع أُسرهم، أو داخل كل بلد أو فيما بين البلدان. ففي كل دقيقة، يضطر ٢٠ شخصا إلى الفرار من منازلهم نتيجة للعنف أو الاضطهاد أو النزاع. وفي عام ٢٠١٦، شكل الأطفال أكثر من نصف مجموع اللاجئين، وقُدم أكثر من ٠٠٠ ٧٥ طلب لجوء من الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم.

٤٧ – وفي كثير من الأحيان يكون قرار الطفل بمغادرة المنزل استراتيجية هروب لضمان السلامة والحماية، وعلى أمل الوصول إلى ملاذ آمن من العنف والاستغلال، وعدم الاستقرار السياسي، والصراع، والكوارث الطبيعية. فبالنسبة للأطفال المرتحلين، يملأ العنف الحياة اليومية، وينتشر الخوف وانعدام الأمن على نطاق واسع ويسود الإفلات من العقاب.

٤٨ – ويمكن أن يشهد الأطفال أثناء ترحالهم مشاهد مروعة: قتل والديهم، واغتصاب شقيقاتهم أو اختفاء أصدقائهم قسرا. وهم معرضون لجرائم الشوارع والعنف المجتمعي المحلي، والابتزاز المنتظم والمضايقات من جانب أعضاء العصابات داخل المدرسة أو الحي. وفي بعض الحالات، يتم التلاعب بالأطفال بواسطة عناصر من الجريمة المنظمة، ويجبرون على المشاركة في النشاط الإجرامي، بما في ذلك عن طريق العمل كراصدين في الأماكن التي يتم فيها الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو حيث يتجمع المهربون. وإذا رفض الأطفال التعاون، فقد يدفعون ثمنا باهظا. فالأطفال المهمشون في هذه المجتمعات يقفون في حلقة مفرغة من الاستبعاد والوصم والعنف، حيث يُنظر إليهم على أنهم أنفسهم مجرمون، ويخشاهم أفراد مجتمعاتهم المحلية ويعاملون أحيانا كمجرمين من جانب السلطات.

٤٩ – ويشعر الأطفال، وقد أحاط بهم هذا الواقع المدمر، بأنهم جاهزون للشروع في رحلة محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين على أمل إيجاد مكان آمن لأنفسهم.

٥٠ – وكثيرا ما لا يستفيد هؤلاء الأطفال من الحماية التي يستحقونها. ويمكن اعتبارهم متطفلين بدلا من اعتبارهم ضحايا معرضين للخطر. وقد يفتقرون إلى الوثائق السليمة أو لا يتحدثون اللغة المحلية. هم ببساطة، في معظم الأحيان، يخافون جدا من الإبلاغ عن حوادث سوء المعاملة أو من التحدث عن الصدمة التي تحملوها. ولا يطلبون المساعدة خشية أن يكون لها أثر سلبي على القرارات الوشيكة المتعلقة بوضعهم، أو تحسباً من أن يعرّضهم طلبهم المساعدة للاعتقال أو الترحيل.

٥١ – وينتهي الكثير من الأطفال في مرافق مزدحمة، وغالبا ما يكون ذلك مع بالغين ليسوا من أفراد الأسرة. وقد يجدون أنفسهم في أماكن تخضع لإجراءات سريعة، ويواجهون مخاطر عالية من إجراءات الإعادة العاجلة، وهي إجراءات لا يؤخذ فيها بمصالحهم الفضلى، وتزيد من فرصة عودتهم إلى الحالات التي هربوا منها.

٥٢ – وهناك خطر شديد يتمثل في إمكانية الحرمان من الحرية. ويمكن احتجاز الأطفال على ما يُزعم لتأمين حمايتهم من خطر الاختفاء أو الاتجار، أو بغرض تتبع أثر الأسرة أو من أجل النظر في خيارات العودة إلى بلدانهم الأصلية. ويشكل احتجاز هؤلاء الأطفال، وهو إجراء لا يخدم مصلحتهم على الإطلاق، عقوبة إضافية يمكن تحقيق أهدافها المزعومة بطريقة مختلفة.

٥٣ - وخلال الوقت الذي يجري فيه البت في مصيرهم، قد يتعرض الأطفال للإذلال والهجمات البدنية والاعتداء الجنسي. وفي كثير من الحالات، يفتقر الأطفال إلى إمكانية الوصول إلى السلطات المعنية بحماية الطفل، وإلى عملية لتحديد الحماية المراعية للسن والجنس، وإلى التمثيل القانوني والمعلومات المتاحة المتعلقة بحقوقهم أو بسبل التماس الانتصاف من أعمال العنف التي قد يتعرضون لها.

٥٤ - ومرة تلو الأخرى، يعاني الأطفال أثناء الترحال من الخوف والقلق والذعر والاكتئاب واضطرابات النوم ومشاكل الصحة العقلية وزيادة خطر إيذاء النفس والشعور المتفاقم باليأس، مما يؤثر تأثيرا شديدا على نموهم ورفاههم.

٥٥ - وقد تُرك هؤلاء الأطفال ليتخلفوا كثيراً عن الركب. وبالنسبة لهم، تبدو رؤية خطة عام ٢٠٣٠ بعيدة ووهمية. ومن الملح تحويل سلسلة العنف التي تشكل حياتهم إلى سلسلة متصلة من الحماية لحقوقهم.

٥٦ - وقد كان ذلك هو الشاغل الرئيسي الذي تناولته مشاورة الخبراء التي نظمتها في المكسيك في حزيران/يونيه ٢٠١٧ الممثلة الخاصة وجامعة الايبيرية الأمريكية بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية.

٥٧ - وركز المشاركون في المشاورة بوجه خاص على سبل حماية المصالح الفضلى للأطفال أثناء الترحال. ويجب أن يكون ذلك هو الاعتبار الرئيسي في جميع القرارات التي تمس الطفل، بما في ذلك عند الوصول إلى بلد العبور أو المقصد، في سياق إجراءات تحديد الهوية والتسجيل، وخلال الإجراءات ذات الصلة التي ينبغي فيها أخذ آراء الطفل في الاعتبار، وعندما ينظر في إمكانية العودة أو ينظر في ترحيل أحد أفراد الأسرة.

٥٨ - وينبغي أيضا إطلاع الأطفال على حقوقهم وضماناتهم القانونية في جميع المراحل، وتأمين حصولهم على المعلومات والمشورة الملائمة للأطفال، والتشاور معهم فعلاً بشأن القرارات التي تمسهم، بما في ذلك عند التماس الانتصاف من حوادث العنف.

٥٩ - وتعتبر حماية مصالح الطفل الفضلى أمراً بالغ الأهمية لإجراء تقييم آمن للسن يتسم بمراعاة الطفولة ونوع الجنس، فضلا عن مراعاة الحساسيات الثقافية. وينبغي عدم اللجوء إلى هذه الإجراءات إلا إذا كان هناك شك راسخ بشأن سن الطفل. وينبغي أن يقوم بها فريق متعدد التخصصات من المهنيين المدربين تدريبا جيدا مع احترام كرامة الطفل والنظر في الصدمة التي قد يكون قد عانى منها بالفعل. وفي حالة الشك في سنهم، ينبغي أن يستفيد الأطفال من الحماية الخاصة التي يستحقونها.

٦٠ - ويكتسي الحفاظ على مصالح الطفل الفضلى أهمية خاصة بالنسبة للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم. ومن الضروري تعيين وصي على وجه السرعة للدفاع عن مصالحهم الفضلى في جميع الأوقات. وكما لوحظ في مشاورة الخبراء، يمكن تقويض مصالح الطفل الفضلى من خلال إطالة الإجراءات، وعدم كفاية التدقيق الذي يضمن تحديد الأوصياء المؤهلين، وعدم وجود معايير واضحة ومنسقة بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم. كما أن مصالحهم الفضلى تزداد تعطلاً عندما يكون الأوصياء مسؤولين عن أعداد كبيرة من الأطفال. وقد أدى عدم وجود نظام فعال للرصد وإجراءات للشكاوى المأمونة إلى إضعاف تحديد حالات إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، والاستجابات السريعة والفعالة.

٦١ - إن من حق الطفل أن يترعرع في بيئة أسرية تكفل له الدعم والرعاية والنمو والرفاه. وعندما يضطر الأطفال إلى الفرار من بلدانهم بحثا عن الأمان والحماية، يصبح الحفاظ على البيئة الأسرية أمرا بالغ الأهمية. وقد أصدرت المشاورة توصيات قوية تتعلق بسفر الأطفال مع أسرهم، من حيث وجوب احترام وحدة الأسرة وتوفير الحماية الخاصة في حالة الانفصال، وفيما يتعلق بضمان النظر في أي طلب لجمع شمل الأسرة بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة، على النحو المطلوب في اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا المجال، جرى التسليم بالتطورات التشريعية الهامة في أمريكا اللاتينية. وقد اعترفت عدة بلدان في تلك المنطقة رسميا بحماية الحياة الأسرية لجميع المهاجرين، بمن فيهم الأطفال، وفي بعض الحالات يمكن إصدار تأشيرة إنسانية أو تصريح إقامة لغرض لم شمل الأسرة.

٦٢ - وعلى النحو الذي أبرزه إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين[(١١)]، فإن المسؤولية عن رعاية الأطفال أثناء التنقل يجب أن يعهد بها فورا إلى السلطات الوطنية المعنية بحماية الطفل بدلا من تركها لمسؤولي الحدود أو الأمن. ولكي تكون نظم حماية الطفل التي تتعامل مع الأطفال فعالة، يجب أن تكون متماسكة ومزودة بموارد جيدة، وأن توفر خدمات جيدة وموظفين مدربين تدريبا جيدا يتمتعون بالمهارات اللازمة لإجراء المقابلات المجدية والتواصل مع الأطفال وفهم ومعالجة المخاطر التي تحيط بهم وتعزيز قدرتهم على الصمود. وينبغي دعم ذلك بالتعاون الفعال فيما بين الوكالات فيما بين جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة، وكذلك التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي، من أجل إيجاد حلول دائمة واستمرارية الرعاية مع الحيلولة دون تعريض الأطفال لأن يصبحوا ضحايا مرة أخرى.

٦٣ - وتضطلع مؤسسات حقوق الطفل الوطنية المستقلة بدور حاسم في رصد حماية الأطفال وتوفير خصوصية المشورة والإبلاغ عن حوادث العنف واتخاذ الإجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب. ومن الشواغل الهامة التي أعربت عنها هذه المؤسسات احتجاز الأطفال المهاجرين وملتمسي اللجوء الذين يحتجزون أحيانا في مرافق مكتظة بالبالغين من غير الأقرباء. وهذا يزيد من خطر التحرش والإيذاء، مع عدم إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الطفل الفضلى وللبدائل عن الاحتجاز، بما في ذلك حلول الرعاية الأسرية.

٦٤ - ويعد توحيد البيانات والأدلة المتعلقة بحالة الأطفال أثناء الترحال أمرا أساسياً لإرشاد القرارات المتعلقة بمنع العنف والرد عليه. ومن الضروري أيضا الاستماع إلى أصوات الأطفال.

٦٥ - وكمساهمة في هذا الجهد، أجرى مكتب الممثلة الخاصة واليونيسيف دراسة استقصائية على شبكة الإنترنت للوقوف على آراء الشباب بشأن الأطفال أثناء الترحال. واعتبر العنف مصدرَ قلق بالغ. ووفقا للنتائج الأولية في أمريكا اللاتينية، يعتقد ٣٦ في المائة من الذين شملهم الاستقصاء أن العنف هو السبب الرئيسي لفرار الأطفال من بلدهم؛ ورأى أكثر من نصف الذين أجابوا على الاستقصاء أن أصعب التحديات تكمن في العنف وسوء المعاملة والاستغلال، في حين اعتبر ٢٤ في المائة من المستجيبين أن العنف الجنسي هو الشاغل الرئيسي. ولدى التساؤل عما ينبغي أن تفعله الحكومات، أفاد نصف الذين شملهم الاستقصاء بأنه ينبغي تحسين الظروف المعيشية في بلدان المنشأ؛ وأشار ١٩ في المائة إلى أنه ينبغي السماح للأطفال بالبقاء في بلد المقصد؛ ولم يحدد سوى ٣ في المائة الترحيل كتدبير مناسب.

٦٦ - إن تحرير الأطفال من العنف واجب أخلاقي وقانوني لا يمكن تلبيته بالتغاضي. ومع مراعاة الدور الإرشادي للمعايير الدولية، فإن من الأهمية بمكان حماية حقوق جميع الأطفال الخاضعين لولاية

(١١) قرار الجمعية العامة ١/٧١.

الدولة، بمن فيهم ملتمسو اللجوء، والأطفال اللاجئون والمهاجرون وعديمو الجنسية. ويتيح وضع الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة فرصة استراتيجية للترويج لتعزيز مؤسسات حماية الطفل، وحماية رعاية الأطفال وسلامتهم، وتعزيز الحلول الدائمة، والتعرف بسرعة على المخاطر ومعالجتها، ومكافحة الإفلات من العقاب.

ثالثا – تعميم حماية الأطفال من العنف في جداول أعمال السياسات الوطنية

٦٧ – واصلت الممثلة الخاصة تقديم الدعم القوي لتوطيد الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال من العنف، بما في ذلك من خلال الزيارات القطرية إلى كل من إكوادور وإندونيسيا والبرازيل وبنما وتايلند وجمهورية كوريا وشيلي وماليزيا والمكسيك وملاوي وهندوراس. وساعدت هذه الزيارات على زيادة تعزيز أطر السياسات العامة لمنع العنف والتصدي له، ودعم سَن وإنفاذ تشريعات لحظر العنف بجميع أشكاله، وتعزيز توحيد البيانات والبحوث لإثراء العمل، والحفاظ على التقدم ورصده.

٦٨ – وفي إندونيسيا، تشكل حماية الأطفال من العنف أولوية رئيسية في خطة التنمية الوطنية. وتؤدي الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال دورا حاسما في دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعمها خطط مبتكرة للحماية الاجتماعية تشجع على دعم الوالدين وتساعد على إبقاء الفتيات في المدارس ومنع الزواج المبكر.

٦٩ – وفي ملاوي، ساعدت استجابة السياسة العامة للدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ٢٠١٥ بشأن العنف ضد الأطفال على التشديد بوجه خاص على حماية الأطفال من الممارسات الضارة، بما في ذلك طقوس الانضمام إلى مجتمع الكبار، والاعتداء على الأطفال المصابين بالبرص. كما ساعدت على تركيز الاهتمام الوطني على ارتفاع معدل انتشار زواج الأطفال وعلى الأهمية الحاسمة لإبقاء الفتيات في المدارس. كما عززت مشاركة القادة التقليديين والمجتمعيين الذين كان دورهم حاسما في منع العنف والتصدي له وفي رصد التقدم المحرز. ومن الأهمية بمكان أن هؤلاء القادة المحليين قد سنوا قوانين داخلية لحظر زواج الأطفال وغير ذلك من الممارسات الضارة ولدعم عودة الأطفال الذين تزوجوا إلى المدرسة. ويجري تحقيق نتائج هامة، بما في ذلك زيادة عدد الحوادث المبلغ عنها، وتزايد عدد الفتيات اللائي يلتحقن بالمدارس، ولم يعد الزعماء المحليون يمارسون رسمياً تزويج الأطفال، كما جرى إبطال زيجات احتفل بها في السابق.

٧٠ – وفي عام ٢٠١٧، أطلقت جمهورية تنزانيا المتحدة خطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال[١٢]. واسترشادا بخطة عام ٢٠٣٠، واستنادا إلى نتائج الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجرتها الحكومة في عام ٢٠٠٩ بشأن العنف ضد الأطفال، تعترف الخطة بالأثر الإيجابي للاستثمار في منع العنف على النمو الشامل، وتوفر إطارا استراتيجيا لتعبئة العمل والموارد من أجل تحقيق الغايات المتصلة بالعنف في هدف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٦-٢.

(١٢) http://srsg.violenceagainstchildren.org/sites/default/files/2016/NPA-VAWC%20%20Tanzania.pdf.

٧١ - وفي فرنسا، اعتمدت في عام ٢٠١٧ خطة عمل جديدة مشتركة بين الوزارات لمكافحة العنف ضد الأطفال للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩[١٣]. وتهدف الخطة إلى دعم الأسر في مسؤولياتها المتعلقة بتربية الأطفال وتعزيز الممارسات الإيجابية في التربية الأسرية، والتغلب على الواقع الخفي للعنف ضد الأطفال، والتشجيع على الكشف المبكر عن الحوادث والإبلاغ عنها، وتعزيز خدمات الدعم ومساعدة الضحايا.

٧٢ - ولا يزال دعم التدابير التشريعية للتصدي للعنف ضد الأطفال يمثل أولوية عالية لدى الممثلة الخاصة. ومنذ عام ٢٠٠٦، زاد عدد البلدان التي أخذت بالحظر القانوني الشامل بأكثر من ثلاثة أمثال، ليصل إلى أكثر من ٥٠ بلدا في عام ٢٠١٧، بما في ذلك مؤخرا أيرلندا وباراغواي وبنن وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسلوفينيا وفييت نام وليتوانيا ومنغوليا.

٧٣ - واعتمدت تدابير تشريعية هامة لتوطيد الأساس المعياري لحماية الأطفال من العنف والتصدي لمظاهر العنف المحددة. وفي السويد، يجري السعي إلى إدماج اتفاقية حقوق الطفل في التشريعات الوطنية لضمان احترام أحكام الاتفاقية احتراما تاما في جميع القرارات التي تمس الأطفال.

٧٤ - وفي ماليزيا، أدى إقرار مشروع قانون الجرائم الجنسية ضد الأطفال لعام ٢٠١٧ إلى تعزيز حماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. ويجرّم مشروع القانون استمالة الأطفال، ويشجع على حمايتهم من الاعتداء من خلال الإنترنت ويعترف بهم كشهود يتمتعون بالأهلية للإدلاء بالشهادة في قضايا الجرائم الجنسية.

٧٥ - واعتمدت شيلي قانونا جديدا يجرّم سوء المعاملة البدنية أو النفسية للأطفال أو لأي شخص معوق. ويزيد القانون العقوبات وينص على عقوبات جديدة، بما في ذلك منع المجرمين من العمل في قطاعي التعليم والصحة أو مناصب أخرى قد تنطوي على علاقة مباشرة مع الضحايا.

٧٦ - واعتمدت البرازيل تشريعا جديدا هاما لحماية حقوق الأطفال ضحايا العنف والشهود عليه. ويتطلب التشريع من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية وضع سياسات شاملة ومنسقة لضمان حق الأطفال في التحرر من العنف في جميع الظروف، بما في ذلك ضمن البيت والأسرة. ويعترف القانون بحقوق الأطفال في ما يلي: الحصول على المعلومات والتمثيل القانوني، والمشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم، والقدرة على الاستفادة من خدمات الدعم ذات الصلة، والحماية من جعلهم ضحايا للمرة الثانية، والتعويض. كما أنه ينشئ آليات آمنة وسرية للإبلاغ والإرشاد والشكاوى ملائمة للأطفال يمكن أن تكون في متناول الأطفال ضحايا العنف والشهود عليه، مع الاعتراف بحقهم في أن يستمع إليهم مهنيون مدربون تدريبا جيدا وفي بيئة ملائمة للأطفال. زم الأهمية بمكان أنه يعترف بواجب أي شخص يشهد أو يعرف أي عمل من أعمال العنف البدني أو النفسي أو الجنسي المرتكب ضد طفل في إطار خاص أو محلي، في الإبلاغ الفوري عن ذلك الجرم إلى السلطات المختصة التي يتعين عليها بعد ذلك أن توصل الأمر إلى المدعي العام.

٧٧ - واستمر تعزيز الجهود الهامة لتوطيد نظم البيانات الوطنية بشأن تعرض الأطفال للعنف من خلال الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية في آسيا وأفريقيا، بما في ذلك في جمهورية لاو الديمقراطية

(١٣) www.memoiretraumatique.org/assets/files/v1/Documents-pdf/2017-1er_Plan_VIOLENCES_ENFANTS_VF.pdf.

الشعبية وزمبابوي والفلبين وكمبوديا وكينيا وملاوي ونيجيريا. وفي عام ٢٠١٧، أجريت دراسة استقصائية وطنية هامة في المكسيك، ويجري إعداد مبادرات مماثلة في السلفادور وغواتيمالا وكولومبيا وهندوراس.

٧٨ - وقد ساعدت هذه الدراسات الاستقصائية على إبراز الواقع الخفي للعنف في حياة الأطفال ووضع خطط عمل وطنية قائمة على الأدلة لمعالجة الشواغل ذات الأولوية. وكان ذلك أمرا حاسما في تعزيز التنسيق بين القطاعات على نحو أفضل على مختلف مستويات الإدارة وإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والزعماء الدينيون والقطاع الخاص، فضلا عن الأطفال أنفسهم.

٧٩ - وفي بعض الحالات، أتاحت الدراسات الاستقصائية مزيدا من الوضوح لمجالات الاهتمام الملحة وأدت إلى مزيد من البحوث. ففي الفلبين مثلا، ساعدت دراسة أساسية وطنية عن العنف ضد الأطفال على زيادة الوعي وتعزيز جهود منع العنف؛ وتشجيع الإبلاغ ورفع قدرة مقدمي الخدمات؛ ودعم التشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بالأطفال. وشددت الدراسة على ضرورة جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لتقييم مختلف مخاطر الإيذاء الجنسي التي يتعرض لها الفتيان والفتيات، والمساعدة في إرشاد استراتيجيات الدعوة والوقاية والاستجابة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتوفير الخدمات المناسبة للضحايا.

٨٠ - وأظهرت الدراسة التي أجريت في الفلبين ارتفاع معدل العنف على المستوى المنزلي، وكشفت عن خطر جسيم يتمثل في تعرض الأطفال للإيذاء عبر الإنترنت، حيث تعرض ما يقرب من نصف الأطفال للعنف الجنسي أو التسلط عبر الإنترنت. ولمعالجة هذا الشاغل البالغ، أجريت دراسة متابعة عن إساءة استعمال الإنترنت.

٨١ - وعلى الرغم من وجود تشريع قوي يحمي الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، هناك بث مباشر على الإنترنت للاعتداءات الجنسية على الأطفال، وهو يشمل أحيانا أفراد من الأسرة. ووفقا لنتائج دراسة المتابعة، فإن ٨ من كل ١٠ أطفال ومراهقين معرضون لخطر الوقوع ضحايا للإيذاء عبر الإنترنت، في حين يعتقد ٥ من كل ١٠ أشخاص أن لديهم أصدقاء يشاركون في سلوك محفوف بالمخاطر أثناء استخدام الإنترنت. وقد تيسر هذا الوضع في الفلبين بعدة عوامل، منها زيادة إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وإلى الأجهزة الرخيصة، مما يتيح للناس في المجتمعات الفقيرة الوصول إلى الفضاء الإلكتروني؛ ومنها معرفة واسعة النطاق باللغة الإنكليزية، مما يخفف التواصل مع الجناة في الخارج؛ وتوفر آلية ملائمة للدفع من خلال شبكة من خدمات التحويلات المالية في جميع أنحاء البلد؛ ووجود ثقافة الصمت واحترام كبار السن. وعلاوة على ذلك، فإن السن القانوني المنخفض للرضا الجنسي (١٢ سنة) يجعل الإفلات من العقاب صعباً على المكافحة.

رابعا - تدعيم العمليات الإقليمية لتعزيز حماية الأطفال من العنف

٨٢ - كان التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية حجر الزاوية في استراتيجية الممثلة الخاصة لتسريع التقدم في حماية الأطفال من العنف. وتعتبر المنظمات والمؤسسات الإقليمية حلفاء استراتيجيين، وقد ساعد تعاونها مع الممثلة الخاصة على وضع العنف ضد الأطفال في صميم جدول أعمال السياسات الإقليمية، مع تعزيز مساءلة الدول ودعم جهود التنفيذ الوطنية.

٨٣ - واستضافت الممثلة الخاصة مع الشركاء الإقليميين مشاورات رفيعة المستوى في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا والمحيط الهادئ والمنطقة الأوروبية والمنطقة العربية. وقد صدرت ستة تقارير رصد إقليمية وعقدت اجتماعات استعراض دورية لاستدامة التقدم المحرز وتسريع وتائره.

٨٤ - ونتيجة لذلك، تم اعتماد التزامات سياسية إقليمية ووضع خرائط طريق للتنفيذ[١٤]، ويجري العمل على وضع جيل جديد من خطط العمل الإقليمية بشأن العنف ضد الأطفال تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠. وقد ترجمت هذه الجهود بدورها إلى تعزيز للتشريعات الوطنية والسياسات العامة، وإلى توحيد للبيانات والبحوث، وتشجيع للحملات الرامية إلى تعبئة الدعم.

٨٥ - ولزيادة تعزيز هذه العملية، تنظم الممثلة الخاصة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى على الصعيد الإقليمي مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وأصبح هذا المنتدى آلية استراتيجية في إطار الأمم المتحدة للدخول في حوار السياسات، وتبادل المعارف والممارسات الجيدة، وتعزيز تلاقح الخبرات، وتعزيز أوجه التآزر وتحديد الاتجاهات والتحديات الملحة، وتوحيد الجهود لتعزيز سلامة الأطفال وحمايتهم.

٨٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، في مانيلا، اشتركت الممثلة الخاصة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في استضافة اجتماع المائدة المستديرة السنوي الإقليمي السابع لتعزيز حماية الأطفال من العنف،. وقد تناول اجتماع عام ٢٠١٧ المكرس لوضع الأطفال في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، دور المنظمات الإقليمية في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف غايات التنمية المستدامة المتعلقة بحماية الأطفال من العنف.

٨٧ - واسترشادا بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، أتاح الاجتماع منبرا قيما لتبادل الخبرات الإقليمية والممارسات الجيدة للتعامل مع الطبيعة المتعددة الأوجه للحرمان والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك عن طريق تعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الشاملة الجيدة المراعية للطفل. ومما له أهمية خاصة المبادرات المتخذة في مختلف المناطق، بما في ذلك دول بحر البلطيق؛ والتعاون بين القطاعات والخدمات المتكاملة لمنع العنف؛ والاستثمار في رعاية الطفولة المبكرة؛ وضمان الدعم الفعال للأسرة وتدابير الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز الإدماج الاجتماعي لمن تركوا خلف الركب.

٨٨ - وأكد ممثلو المنظمات الإقليمية من جديد التزامهم باستخدام الفرصة التي يتيحها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، لتسريع التقدم نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وسلطوا الضوء على أهمية تعبئة الموارد الوطنية الكافية والمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم مبادرات منع العنف والتصدي له، فضلا عن تعزيز نظم البيانات لإرشاد القرارات ورصد التقدم وإدامته.

٨٩ - وعلاوة على ذلك، اعترف المشاركون بالدور الحاسم الذي يضطلع به الأطفال بوصفهم عوامل للتغيير وأهمية اتخاذ إجراءات مستنيرة بآراء وتجارب الأطفال. وبهذه الروح، عقد منتدى لأطفال رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى جانب الاجتماع، مما أتاح فرصة للعمل الاستراتيجي مع الشباب من منطقة رابطة

(١٤) http://srsg.violenceagainstchildren.org/sites/default/files/documents/docs/A-HRC-19-64_EN_2.pdf.

أمم جنوب شرق آسيا. وركزت مناقشات منتدى الأطفال تركيزا خاصا على تمكين الأطفال ومشاركتهم في منع حوادث العنف والتصدي لها، وعلى المخاطر المرتبطة بالتسلط والاعتداء من خلال الإنترنت.

٩٠ - وشدد المشاركون الشباب في المنتدى على أهمية التمتع ببيئة محبة وداعمة، ودعوا إلى زيادة الوعي ومبادرات تبادل المعلومات حتى يصبحوا مواطنين يتمتعون بالتمكين، ويحددون المخاطر، ويبلغون عن الحوادث، ويلتمسون المساعدة من الخدمات المراعية للطفل. واعترفوا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات حكومية عاجلة، بما في ذلك سن قوانين ووضع سياسات وميزانيات فعالة، فضلا عن الأخذ بمبادرات جيدة للتربية والطفولة المبكرة، وتدريب المهنيين العاملين مع الأطفال، وإتاحة فرص ومنصات حقيقية للمناقشات المفتوحة مع الشباب. وكما أبرز الأطفال: ''لكل شخص دور يؤديه، وإذا كنا مستعدين لإنهاء العنف ضد الأطفال، يمكننا أن نجعل العالم مكانا أفضل!''.

٩١ - وفي عام ٢٠١٨، ستشارك الممثلة الخاصة في استضافة الاجتماع الإقليمي المشترك مع مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال. وتستمر التطورات الهامة في جنوب آسيا لزيادة تعزيز حماية الأطفال من العنف، مع التركيز بوجه خاص على المضي قدما في تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، وفي وضع استراتيجية إقليمية لحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي.

٩٢ - وتتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ الرؤية المتمثلة في خطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نريد''[١٥] و ''خطة أفريقيا من أجل الطفل لعام ٢٠٤٠''[١٦]، التي اعتمدتها لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورفاه الطفل في عام ٢٠١٦. وتتضمن خطة عمل أفريقيا لعام ٢٠٤٠[١٧] هدفا مكرسا يتمثل في حماية كل طفل من العنف والاستغلال والإهمال وإساءة المعاملة بحلول عام ٢٠٤٠ وتعميم منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه في المجالات الأخرى.

٩٣ - وخُصص يوم الطفل الأفريقي[١٨] لعام ٢٠١٧ لخطة عام ٢٠٣٠ وللجهود المبذولة في المنطقة لتعزيز التنمية المستدامة. واعترافا بالعنف كأحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تهيئة أفريقيا صالحة للأطفال، ركزت المناقشات تركيزا خاصا على ضمان التقدم نحو تحقيق الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٩٤ - وتعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع إطار استراتيجي بشأن تعزيز نظم حماية الطفل لمنع العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم والتصدي لذلك. ويهدف هذا الإطار إلى توفير التوجيه لتعزيز النظم الوطنية لحماية الطفل في جميع أنحاء المنطقة، والحد من ضعف الأطفال، وبناء قدرة الأطفال على الصمود، ومنع تعرض الأطفال لإساءة المعاملة والاستغلال والعنف وحمايتهم من ذلك، فضلا عن تعزيز مساءلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الرصد والتنفيذ في غرب أفريقيا.

(١٥) https://au.int/en/Agenda2063/popular_version.

(١٦) www.acerwc.org/download/africas-agenda-for-children-rights-2040-english_version/?wpdmdl=9752.

(١٧) المطمح ٧: حماية كل طفل من العنف والاستغلال والإهمال وإساءة المعاملة.

(١٨) www.acerwc.org/download/concept-note-day-of-the-african-child-2017/?wpdmdl=9987.

٩٥ - وستواصل الممثلة الخاصة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى النهوض بتنفيذ حملتها الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال.

٩٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، كرس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسة مفتوحة لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا[١٩]. وشدد المجلس على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتجريم زواج الأطفال بغية الردع عنه، مع ضمان توفير الآليات الملائمة للدعم النفسي والاجتماعي، فضلا عن إتاحة خدمات الصحة الإنجابية لضحايا العنف. وطلب المجلس إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتخذ الخطوات اللازمة لزيادة الوعي وتعزيز حملات التوعية المدنية الرامية إلى إنهاء جميع أشكال العنف والإيذاء والاستغلال الموجه ضد الأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال، مما يكرر النداء الذي وجهته الممثلة الخاصة والعديد من الشركاء خلال فترة مؤتمر السياسات الدولية السابع المعني بالطفل الأفريقي[٢٠]، الذي استضافه المنتدى الأفريقي لسياسات الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٩٧ - ومنذ اعتماد خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال في عام ٢٠١٥، ما برحت الممثلة الخاصة تشجع بنشاط، بالتعاون مع أمانة الرابطة، ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والطفل، ومع الدول الأعضاء.

٩٨ - وقد وُضعت الخطة الإقليمية في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وهي تقدم مثالا قويا على السبل التي تمكن التعاون الإقليمي من أن يدعم العمل الوطني لحماية الأطفال من العنف، وأن يحرز تقدما نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف. وتقترح الخطة إجراءات ملموسة في إطار زمني واقعي، بما في ذلك تعزيز النهج غير العنيفة في مجال تأديب الأطفال، وعدم إدخال الأطفال في المؤسسات الإصلاحية، وحماية الأطفال من الاعتداء من خلال الإنترنت، وتعزيز إجراءات العدالة المراعية للأطفال، ومنع حرمان الأطفال من الحرية، وتشجيع بدائل الاحتجاز، وحملات توعية لكسر الطابع الخفي للعنف، وضمان حماية الأطفال الضحايا.

٩٩ - ولدعم تنفيذ الخطة الإقليمية، أصدرت لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، المبادئ التوجيهية للرابطة بشأن اتباع نهج غير عنيف في تربية الأطفال ورعايتهم ونمائهم في جميع البيئات[٢١]. وإقرارا منها بأهمية التشريعات والأدلة السليمة، والاستثمار في تدابير الوقاية والحماية المصممة وفقا للواقع الوطني، تشجع هذه المبادئ التوجيهية نماء الطفل ورفاهه والقضاء على العنف في جميع الظروف. كما تعالج العنف بين الأطفال، مثل خطر التسلط؛ والاعتداء الجسدي واللفظي والجنسي؛ والإساءة عبر الإنترنت.

١٠٠ - وفي أمريكا اللاتينية، عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٧ منتدى للبلدان الأمريكية بشأن نظم حماية الطفل الوطنية، بمشاركة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني. وسلم المنتدى بالتطورات الهامة التي يجري تشجيعها في المنطقة لضمان توفير نظام شامل لحماية الأطفال من العنف والتمييز، وسلط الضوء على التحديات المستمرة التي تضر بحقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك أطفال السكان الأصليين والأطفال في السنوات الأولى من الطفولة، والأطفال ذوو الإعاقة،

(١٩) www.peaceau.org/uploads/psc.692.press-statement.ending.child.marriage.13.06.2017.pdf.

(٢٠) http://srsg.violenceagainstchildren.org/story/2016-11-15_1507.

(٢١) http://asean.org/?static_post=asean-guidelines-non-violent-approach-nurture-care-development-children-settings.

والأطفال المتضررون من أوضاع الهجرة واللجوء. واعترافا بالحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات وإثراء الخبرات المتبادل بين البلدان في المنطقة، دعا المنتدى إلى تعزيز التنسيق على جميع مستويات الإدارة، ودعمه بالسياسات السليمة ومن خلال المؤسسات وتوفير التمويل؛ وإلى توحيد نظم رصد السياسات العامة وتقييمها؛ والمشاركة النشطة للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في جهود التنفيذ؛ وإنشاء برامج رسمية ودائمة لتمكين مشاركة الأطفال والمراهقين على أساس تمثيلي في هذه العملية.

١٠١ - وفي السوق الجنوبية المشتركة (لبلدان ميركوسور)، يقوم حاليا معهد السياسات العامة لحقوق الإنسان بوضع مبادئ توجيهية إقليمية لتعزيز التأديب الإيجابي ومنع العنف ضد الأطفال. وستساعد المبادئ التوجيهية على المضي قدما في تنفيذ الالتزامات الإقليمية، بما في ذلك من خلال سن وإنفاذ قوانين لحظر ومنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وستساعد على مواءمة التنفيذ مع خطة عام ٢٠٣٠.

١٠٢ - ولا يزال تعاون الممثلة الخاصة مع مجلس أوروبا عاملا حاسما في تعزيز تحرر الأطفال من العنف في جميع أنحاء المنطقة. والمبادرات التي يروج لها مجلس أوروبا في هذا المجال ترسمها استراتيجية حقوق الطفل (٢٠١٦-٢٠٢١) التي وضعت بمشاركة الممثلة الخاصة. وتدعم الاستراتيجية التنفيذ الوطني لخطة عام ٢٠٣٠ وترصدها اللجنة المخصصة لحقوق الطفل التي تشارك فيها الممثلة الخاصة. وخلال السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية، أولي اهتمام خاص لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة لحماية الأطفال من العنف، وحماية حقوق الطفل في البيئة الرقمية، ومنع الإساءة عبر الإنترنت، وحقوق الأطفال المهاجرين واللاجئين.

١٠٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا خطة عمل بشأن حماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين في أوروبا للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩[٢٢]. وتقوم الخطة على ثلاث ركائز رئيسية هي: كفالة الحصول على حقوق الطفل والإجراءات الملائمة للأطفال؛ وتوفير الحماية الفعالة؛ وتعزيز إدماج الأطفال القادمين. وسيكمل تنفيذ خطة العمل الأنشطة الهامة الأخرى التي تضطلع بها اللجنة المخصصة لحقوق الطفل، بما في ذلك صياغة معايير جديدة بشأن الوصاية القانونية وتقدير أعمار الأطفال المهاجرين واللاجئين.

١٠٤ - وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها مع منظمة التعاون الإسلامي بشأن منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال إسهامها في المناقشة المتعلقة بحقوق الطفل التي عقدتها اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٠٥ - وأولت الوثيقة الختامية للجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان اهتماما كبيرا للتدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز حماية الأطفال من العنف، بما يتماشى مع التزاماتها القانونية الدولية. وتناولت البعد الجنساني للعنف ضد الأطفال وأدرجت منظورا جنسانيا في جميع السياسات والإجراءات. ودعت الدول الأعضاء إلى تعزيز القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال كأولوية في خططها الإنمائية الوطنية وفي استعراضاتها الوطنية في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

(٢٢) https://edoc.coe.int/en/index.php?controller=get-file&freeid=7362.

خامسا – استشراف المستقبل

١٠٦ – بفضل التعبئة التي نتجت عن دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وعملية تنفيذ توصياتها، تم إحراز تقدم كبير في جميع أنحاء العالم، وأصبحت الدول الآن أفضل تجهيزا لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه والتصدي له.

١٠٧ – ويمثل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لإعادة تنشيط العمل. ولأول مرة، تمثل كرامة الأطفال وحقهم في العيش دون خوف أو عنف أولوية متميزة في جدول أعمال التنمية الدولية. ويمثل إدراج الغاية ١٦-٢، المتعلقة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠، إنجازا كبيرا، ويوفر فرصة فريدة لإحداث قفزة نوعية في جهود منع العنف والتصدي له.

١٠٨ – ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يعمل على تحويل هذا الزخم الفريد إلى حركة لا يمكن وقفها.

١٠٩ – وسيساعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الحد من خطر العنف في حياة الأطفال وتوفير استجابات فعالة للأطفال الضحايا. على أن من شأن عدم بلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف ضد الأطفال أن يضر بالجهود المبذولة في هذه المجالات ويعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في خطة التنمية برمتها.

١١٠ – ويتسم بأهمية كبرى التعامل مع هذا الميدان بروح من الإلحاح. فهناك ما لا يحصى من ملايين الأطفال يتعرضون للعنف البدني والنفسي والجنسي، سواء عبر الإنترنت أو خارجها، وفي كثير من الأحيان بصورة متفشية ومخفية وخفية. وهم يُستهدفون عمدا في عمليات مدفوعة سياسيا، ويتم التلاعب بهم من جانب الجريمة المنظمة، ويجبرون على الفرار من العنف في مجتمعاتهم المحلية، ويباعون ويستغلون لتحقيق مكاسب اقتصادية، وتجري استمالتهم عبر الإنترنت، ويُستخدم العنف في تأديبهم، ويعتدى عليهم جنسيا خلف جدران منازلهم، ويهملون في المؤسسات الإصلاحية، وتساء معاملتهم في مراكز الاحتجاز، ويجري التسلط عليهم في المدارس، ويتعرضون للوصم وسوء المعاملة نتيجة الخرافات أو الممارسات الضارة.

١١١ – ويعرض العنف جميع حقوق الطفل للخطر. وفي مرحلة الطفولة المبكرة، غالبا ما يتسبب العنف بآثار لا رجعة فيها. ومع نمو الأطفال، يصبح تعرضهم للعنف جزءا من سلسلة متصلة، تنتشر عبر حياتهم، وتستمر أحيانا عبر الأجيال. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط العنف أيضا بتكاليف بعيدة المدى تقع على المجتمع ككل. فهو يحول مليارات الدولارات من الإنفاق الاجتماعي، ويبطئ التنمية الاقتصادية، ويضعف رأس المال البشري والاجتماعي لدى الدول.

١١٢ – وتهدف خطة عام ٢٠٣٠ إلى وضع نهاية لهذه الحالة. وهي تتعهد بعدم ترك أي طفل خلف الركب. وتتمثل الطريقة الأفضل لتجنب ترك الأطفال خلف الركب في إعطائهم الأولوية. فالمجتمع الذي لا يفعل ذلك يخاطر بأن يكون آخر مَن يحقق السلام المستدام والعدالة والتقدم.

١١٣ – لقد حان الوقت لسد الفجوة بين المعايير الدولية والالتزامات السياسية والإجراءات. وقد آن الأوان للترويج لثقافة احترام حقوق الطفل وعدم التسامح إطلاقا مع العنف.

١١٤ – وفي العد التنازلي حتى عام ٢٠٣٠، فإن لكل شخص مكانته ودوره وهناك حاجة إلى الجميع، فالأطفال يريدون أن يشهدوا تغييرا إيجابيا في كل أمة.

١١٥ - ولا تزال الممثلة الخاصة، في مسعاها لإنهاء العنف ضد الأطفال، ملتزمة التزاما عميقا بتعبئة الناس من جميع مناحي الحياة. ويمكن للقادة الملهمين والمدافعين عن حقوق الطفل والعلماء والفنانين وصانعي الرأي والشباب أنفسهم أن يكونوا عوامل التغيير وأن يلهموا الآخرين لتعزيز دوائر اللاعنف حول حياة الأطفال.

١١٦ - إن توحيد القوى سيمكّن من التوصل إلى الحصيلة الصفرية المتوخاة، ألا وهي المتمثلة في جعل العنف صفراً - في القضاء التام على العنف. فالصفر هذا سيصبح الرقم المفضل لدى البشرية كلها!